

Distr.: General
14 December 2017
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨١٣٥، المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان":

"بالتزامن مع دخول النزاع في جنوب السودان سنته الخامسة، يعرب مجلس الأمن عن القلق البالغ الذي يساوره باستمرار نتيجة للحالة السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية وحالة حقوق الإنسان في جنوب السودان، ويشعر ببالغ القلق من الأعمال الصادرة عن جميع أطراف النزاع التي تسببت في استمرار هذه الحالة، إذ أصبح ٧,٦ ملايين شخص الآن في حاجة إلى المعونة، وبلغ عدد النازحين ٤ ملايين، وأصبح ٦ ملايين نسمة يفتقرون إلى ما يكفي من الغذاء لإطعام أنفسهم. ويعرب مجلس الأمن عن بالغ أسفه من أن الأطراف لم تتخذ كل الخطوات التي دعا مجلس الأمن إلى اتخاذها في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧ (S/PRST/2017/4)، وبالأخص الالتزام بالوقف الدائم لإطلاق النار والسماح بإبصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المحتاجين، ويطلب جميع الأطراف بالقيام بذلك فوراً. ويحيط مجلس الأمن علماً بمبادرة وقف إطلاق النار التي أطلقتها الحكومة، ويدعو الحكومة إلى التقييد بوقف إطلاق النار، ويحث المعارضة على أن تفعل الشيء ذاته.

"ويحيط مجلس الأمن علماً بتقرير منتصف المدة عن حالة التنفيذ الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ الذي أعدته اللجنة المشتركة للرصد والتقييم وباستنتاجاتها التي مفادها أن أطراف النزاع لم ينفذوا العناصر الموضوعية من الاتفاق المتعلق بحلّ النزاع في جمهورية جنوب السودان (الاتفاق)، وأن الظروف الملائمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية غير متوفرة حالياً.

"ويعرب مجلس الأمن عن تأييده بقوة لمنتدى تنشيط الاتفاق الرفيع المستوى التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ويتطلع إلى انعقاد هذا المنتدى وإلى أن يكون شاملاً للجميع، وإلى إحراز تقدم ملموس صوب تنفيذ المبادرة في حدود نهاية كانون الأول/ديسمبر. وستحتاج المبادرة إلى دعم إقليمي قوي ومنسق ومتسق، ويحث مجلس الأمن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على مواصلة جهودها في هذا الاتجاه. ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف بقوة على المشاركة البناءة في العملية من أجل تنشيط الاتفاق، ويشدد على أنه لا ينبغي أن يفرض أي طرف شروطاً مسبقة للمشاركة في العملية، وعلى أنه يجب أن يتحمل أولئك الذين يقوّضون عمل



منتدى التنشيط الرفيع المستوى عواقب أعمالهم وأن يدفعوا ثمن ذلك. وينبغي أن يكون منتدى التنشيط الرفيع المستوى التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية شاملاً للجميع حقاً وأن يضمن، بشكل خاص، المشاركة الفعلية للنساء والشباب والمجتمع المدني في جنوب السودان عموماً. ويحيط مجلس الأمن علماً بالبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ويشاطره الرأي أن المنتدى لا يتيح فرصة فريدة فقط وإنما فرصة أخيرة أمام الأطراف لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في جنوب السودان. ويحيط مجلس الأمن علماً أيضاً بالمبادرات الإقليمية الأخرى التي يمكنها تكمل المنتدى.

”ويرحب مجلس الأمن بالإحاطة التي قدمها إسماعيل وإيس، المبعوث الخاص للهيئة، عن التقرير بشأن المشاورات السابقة لانعقاد المنتدى المتعلقة بمنتدى التنشيط الرفيع المستوى، ويرحب بإحاطته عن المساهمات الهامة والبناءة التي قدمتها طائفة متنوعة من الجهات المعنية في جنوب السودان كما وردت بإيجاز في التقرير، ويعرب عن تأييده التام للدور الذي يضطلع به المبعوث الخاص في العملية. وفي طليعة الأولويات، يدعو مجلس الأمن جميع الأطراف إلى وقف أعمال القتال - كدليل على التزامها بمنتدى التنشيط الرفيع المستوى - كما تعهدت بذلك. واستناداً للإحاطة التي قدمها المبعوث الخاص للهيئة، يحث مجلس الأمن الأطراف كذلك على الاتفاق على ترتيبات أمنية فعالة ودائمة وخاضعة للرصد لوضع حد للنزاع؛ وخطوات محددة لتحسين الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، بما في ذلك إتاحة وصول العاملين في المجال الإنساني بأمان ودون عوائق؛ وترتيبات إدارية لكي يتسنى إسماع جميع الأصوات في جنوب السودان؛ وعملية سياسية تفضي إلى الاتفاق على مسار يسمح بإجراء انتخابات مجددة، بما في ذلك إلى تحسين الأمن؛ وجدول زمني لتنفيذ الاتفاق يعكس ضرورة تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات ما بعد المرحلة الانتقالية. ويحث مجلس الأمن الأطراف كذلك على الاتفاق على آليات قوية للرصد والإنفاذ لضمان تنفيذ كل ما يتم الاتفاق عليه في إطار منتدى التنشيط الرفيع المستوى بفعالية، وضمان أن يتحمل أولئك الذين ينتهكون الاتفاق عواقب أعمالهم وأن يدفعوا ثمن ذلك.

”ويدكر مجلس الأمن حكومة جنوب السودان بالتزامها المعلن بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بشكل تام، ويدعو الحكومة إلى الوفاء بهذا الالتزام. ويلاحظ مجلس الأمن ببالغ القلق استمرار العقبات التي تعرقل إيصال المساعدات الضرورية لإنقاذ الأرواح إلى سكان جنوب السودان؛ ويدين المجلس الاعتداءات التي يتعرض لها العاملون الوطنيون والدوليون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والمنشآت الوطنية والدولية المستخدمة للأغراض الإنسانية، والأفعال الصادرة عن جميع الأطراف التي تستهدف أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

”ويدين مجلس الأمن جميع الهجمات التي تستهدف المدنيين واستخدام العسكريين للمدارس والمستشفيات، ويدكر بأن ولاية البعثة تتضمن رصد تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما فيها تلك التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية، والتحقيق في هذه التجاوزات والانتهاكات والتحقق منها والإبلاغ عنها بانتظام وبشكل علني. ويؤكد مجلس الأمن مجدداً أنه يجب محاسبة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، من أجل كسر حلقة الإفلات من العقاب السائدة“.